«تراجع مشاركة الشباب في الحياة السياسية في تونس»

عـادل العـيّاري*

1 – في التراجع والعزوف

تؤكد عديد الدراسات والتقارير الصادرة عن مؤسسات بحثية وعن هيآت ومنظمات وطنية ودولية تراجع الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية وعزوفه المتنامي عن الإسهام فيها.

ويشمل هذا التراجع في المشاركة السياسية خفوت الإسهام في ممارسة الحقوق المدنية والسياسية من خلال الانضمام للأحزاب والمنظمات والجمعيات، والتصويت والترشّح للمناصب العامة وتقلدها،والمشاركة في الحملات الانتخابية والمؤتمرات والندوات المعنية بطرح قضايا المجتمع والمشاركة في الأنشطة التطوعية للصالح العام في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها ممّا يصب في مجال الشأن العام أو في الانصهار المنظم في صنع القرارات السياسية وممارسة هذا الحق ممارسة فعلية.

ويتأكد هذا العزوف المتنامي من خلال مؤشرات عديدة ومتنوعة من أهمها نسب المشاركة في انتخابات مجالس الطلبة بالمؤسسات الجامعية، وعدد الانخراطات في الأحزاب وفي المنظمات النقابية وفي المنظمات الشبابية وفي منظمات المجتمع المدني. كما يتأكد هذا أيضا في نسب المشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية (رغم بعض الأرقام بالنسبة إلى هذه الأخيرة في 2019) كاتجاه عام لسلوك الشباب السياسي والانتخابي.

إلى ذلك فان التراجع الشبابي يأخذ مناح عديدة إذ يتمظهر في صور مختلفة باختلاف الفئة الشبابية المعنية به. فمن الريف إلى المدينة ومن الجامعة إلى المعهد ومن المعمل أو المنشأة الصناعية إلى الوظيفة العمومية والعمل الحر وحسب الجنس والفئة العمرية والبطالة والأصل الاجتماعي؛ يثير العزوف السياسي للشباب رهانات مختلفة وقضايا ذات خصوصية ويحيل إلى أسباب متشابكة وإلى معان متعددة.

2 – في سياقات ورهانات العزوف السياسي للشباب

تتغذى مشاركة الشباب في الحياة السياسية من الأطر التشريعية والقانونية المشجعة على ذلك كما تتأثر سلبا وإيجابا من نوع الثقافة السياسية السائدة ومن سلوك النخب السياسية كما من نوع أدائها ومن نوع القدرات التعبوية للأحزاب وللمنظمات المدنية والنقابية إلى جانب جاذبية برامجها وخطابها وقدرة الزعامات على حشد الجمهور الشبابي، تعتبر كل هذه عوامل مباشرة تطبع المشاركة وتقويها كما تضعفها.

* أستاذ علم الاجتماع ، رئيس وحدة بحث بمركز الدراسات المتوسطية والدولية

وفي نفس الوقت فإن العزوف كما المشاركة إنتاج اجتماعي وسلوك سياسي-ثقافي يتأصلان ويضعفان في إطار تحولات وتغيرات اجتماعية مختلفة العمق وأيضا في سياقات تاريخية واجتماعية وسياسية معينة تلعب فيها الدولة والمؤسسات الاجتماعية المختلفة أدوارا هامة في صنع السلوك الشبابي عامة والسياسي منه خاصة. فمناخات الحرية أو الاستبداد ودرجة التمتع بالحقوق الفردية والجماعية وطبيعة النظام السياسي للدولة والوضع الاقتصادي والرخاء والرّفاه والفقر والبطالة وواقع العدالة الاجتماعية والهشاشة والتهميش والتعليم ونوع البنى الاجتماعية وطبيعة البنى الذهنية ونظام القيم (الحاثة على المشاركة والنقد والاقتراح والمبادرة) والعائلة (السلطة المانعة أو السامحة وتوزيع الأدوار) ونوع التربية الاجتماعية (التي تهيئ غير الراشدين لتحمل مسؤوليات مستقبلية بالرجوع إلى صفات منشودة في الفرد) وتشكّل الصور الذهنية والوعي عند الأفراد وتمثلاتهم ؛ كلها مستويات متداخلة في هذا الشأن تصنع أطرا اجتماعية مشجعة لمشاركة الأفراد ودافعة لها تأصلها كسلوك وكخيار أو مانعة ومعرقلة لهما.

مثّل الشباب في تونس منذ دولة الاستقلال وحتى العشرية الأخيرة من القرن الماضي حقلا مميزا للاستثمار السياسي نظرا للعائدات المهمة على شرعية الدولة والنخب الحاكمة وعلى القبول الشعبي للخيارات السياسية العمومية. لقد رافق هذا الاستثمار السياسي الرسمي حتى نهاية السنوات السبعين انجازات اجتماعية في مستوى التشغيل والتعليم والدخول إلى الجامعة وعموما الارتقاء الاجتماعي لفئات عديدة.

مع بداية التسعينات استثمرت السياسات الرسمية في قطاع الشباب عبر الترفيه والرياضة والإعلام والإكثار من الاستشارات الوطنية حول موضوع مشاركة الشباب. كما شهدت التسعينات من القرن الماضي تراجعا كبيرا للحريات السياسية في ما مثلت الجامعة أهم فضاء اجتماعي حاضن للأنشطة السياسية الطلابية الرافضة لخيارات الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

أما خلال العشرية الأخيرة، ورغم ازدياد منسوب الحريات الفردية والجماعية ابتداء من 2011 ونشأة مئات الأحزاب والجمعيات وما صاحب ذلك من تحولات سياسية وتغييرات تشريعية وقانونية تخص الحياة السياسية ؛ فان الانتقال الديمقراطي عجز عن ترسيخ المشاركة الشبابية السياسية. لقد خلقت «الثورة» في تونس مناخا عاما شجع قطاعا عريضا من المواطنين على خوض النشاط السياسي عبر الانخراط الحزبي أو النشاط الجمعياتي المدني.

ولقد مثلت الانتخابات الرئاسية والتشريعية في 2011 تعبيرا عن تحول هام في مستوى المشاركة الشعبية وخاصة الشبابية في الشأن العام واستفادت الحياة السياسية كثيرا من رغبات الناس وتطلعاتهم وانتظاراتهم وإيمانهم حينئذ بأنهم أمام فرصة حقيقية لتغيير أوضاعهم الحياتية والمعيشية. ولقد نجحت النخب السياسية الجديدة الصاعدة والأحزاب المتكونة حديثا في جلب قطاعات كثيرة من الجمهور وتمكن خطابها من جذب فئات شبابية مختلفة إلى الانخراط والنشاط السياسي، بل وتمكن الشباب من تبوء مراتب قيادية حزبية ونجح في ترأس قائمات انتخابية والحصول على مقاعد داخل البرلمان الجديد. أدخل كل هذا حيوية سياسية وديناميكية غير مألوفة على الحياة السياسية العامة.

إلا أنه بعد مرور عشر سنوات على «الثورة» في تونس فإنّه من نتائج الخيارات السياسية المعتمدة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، أن تكونت صورة سلبية حول السياسة والنخب السياسية وتراجعت بصفة ملموسة مشاركة الشباب في الحياة السياسية العامة. يعني هذا تراجع فئة ديمغرافية هامة عن أداء أدوارها الاجتماعية مع ما يعنيه ذلك من حالة غير سوية-مرضية وما يحمله من تداعيات مستقبلية مختلفة وسلبية تمس خاصة عدم قدرة المجتمع ومؤسساته المختلفة على تعبئة كافة موارده البشرية وعجزه عن الاستفادة من كافة الخبرات المتاحة وخاصة التي لدى هذه الفئة كفاعل اجتماعي مؤثر في عمليات التغيير الاجتماعي والاهتمام بقضاياه، له قدرات على اقتراح الحلول وصياغتها، كما يعني هذا أيضا عجز الشباب عن تحقيق مواطنته والتمتع بها كاملة.

من التداعيات الأخرى لعزوف الشباب عن المشاركة أن تُفرغ الحياة السياسية العامة من منسوب هام من القدرة على متابعة

القضايا المجتمعية الحارقة وبالتالي تراجع قدرة المؤسسات السياسية والفاعلين السياسيين على خلق إجابات مناسبة لقضايا جوهرية. بتراجع المشاركة أيضا تتراجع قدرات الأحزاب والنخب على خلق شرعية حول مشاريعها ومقترحاتها وعلى تأسيس فعل سياسي يستند إلى مقبولية عريضة. ومن زاوية تحليل أخرى فإن تراجع الشباب وعزوفه المتنامي يستنزفان - في أغلب الحالات - الشرعية السياسية للأحزاب وللمؤسسات السياسية حين تتراجع المشاركة الانتخابية بنسق متسارع أو تكون بنسب ضعيفة. أكثر من هذا، تحصل قطيعة مع مجمل الحياة السياسية - كفعل ينظر في الشأن العام - بل ويؤدي كل هذا إلى نوع من النفور الحادّ تجاه السياسة عموما وتجاه النخب السياسية خاصة.

3 – في العوامل الهامة المنتجة لتراجع المشاركة السياسية للشباب

المشاركة السياسية للشباب هي نشاط وفعل وسلوك وليست مجرد اتجاه أو اعتقاد ظرفيّين، لذلك فهي ليست بمعزل عن السياقات العامة للمجتمع. فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الشباب تؤثر في نمط وشكل مشاركته السياسية. فالتشغيل والبطالة والتعليم والعنف والجريمة والهجرة والبيئة وغيرها من القضايا الراهنة تحولت إلى معرقل لانصهار الشباب في الحياة السياسية. ذلك أنها بشكل عام كلها عوامل تؤثر بنسب مختلفة في رغبة الشباب في المشاركة في الحياة السياسية،أضف إليها أساليب التنشئة الاجتماعية التي تتضمن تراكمات في مجال التنشئة السياسية المعرقلة خاصة في فترة الشباب. لهذا فالمشاركة السياسية للشباب هي أحد أنواع المشاركة المجتمعية المتضمنة لمعلومات وخبرات ومهارات واتجاهات سياسية نتاج تعاون مؤسسات المجتمع المختلفة، وتأتي الدولة والأحزاب في مقدمة هذه المؤسسات تأثيرا في هذه المسؤولية.

- **في مسؤولية الدولة :** يبدو اليوم واضحا وجليا أن السياسات العامة الموجّهة للشباب والخيارات المصاحبة لها وطرق التنفيذ في المجالات المعنية بها، قد فشلت في صياغة أجوبة ناجحة وفاعلة في ما يهم مشاكل الشباب المتنوعة. ولم تستطع هذه السياسات العمومية خلق قاطرة مشجعة على انخراط الشباب في الحياة السياسية ولم تستطع أن تتحول إلى ممارسات حاضنة له. يلاحظ المتتبع للحياة السياسية تلك القطيعة بين «ادّعاء» الخطاب الرسمي اهتمامه البالغ بالشباب من جهة، ودرجة الاقتناع بمضمون هذا الخطاب وبجدواه وفاعليته عند فئات عريضة من الشباب. تتحول هذه القطيعة إلى محرّك يغذي الامتناع والرّفض والاحتجاج كما أنها تصنع حواجز نفسية وسلوكية وتزيدها كل مرّة سماكة. لم تنجح الدولة في حسن استغلال سياق الانتقال الديمقراطي لصياغة مشروع عام ينخرط في طيّاته الشباب، وكان أن ألقى هذا الفشل المتعاظم ظلاله السياسية على فئات شبابية عديدة ومختلفة الملامح، أضحت «السياسة والشأن السياسي» في ذيل قائمة اهتماماتها الحياتية.
- **في مسؤولية الأحزاب :** انتفعت الأحزاب في السنوات الأولى لـ «الثورة» من زخم الديناميكية الجديدة للحياة السياسة حيث تكاثر عددها وانخرط فيها أعداد كبيرة من الشباب التونسي، واعتبر هذا مكسبا اجتماعيا لها يؤسس لديمومة نشاطها. لكن سرعان ما تلاشى هذا المكسب السياسي وبان جليّا عجز الأحزاب على الاستثمار الدّائم لعائدات هدا التحوّل الهام. يتجلى هذا العجز في النقاط التالية :

* قلّة الاهتمام الحقيقي بمشاكل الشباب عدى ذكرها كنقاط في الوثائق الحزبية أو في المنشورات الانتخابية.
* ضعف الاهتمام العملي واختزال الشأن الشبابي صوريا في قسم/مكتب شؤون الشباب والمرأة دون تأصيل تنظيمي.
* ضعف تشريك الشباب الحزبي في أخذ القرار ووضع الاستراتيجيات وتحديد الأهداف.
* التعامل مع الشباب كمخزون تصويتي والاكتفاء بمخاطبته عند المناسبات الانتخابية.

* ضعف الأداء التواصلي واستعمال خطاب باهت ذي مفردات عاجزة عن شدّ الجمهور الشبابي لما يعتبره قضاياه وحاجياته.
* المردوديّة الضعيفة في استعمال التكنولوجيات الحديثة للتواصل والإعلام ممّا أثّر على المتابعة الحقيقيّة لانتظارات الجمهور الشبابي.
* غياب زعامات حزبية تشد إليها الجمهور الشبابي وتترك لديه الانطباع الايجابي.
* ضعف أداء النخب السياسية ممّا عمّق الصورة السلبية المتكوّنة لدى الشباب حولها.

4 – استراتيجيات معالجة تراجع مشاركة الشباب في الحياة السياسية

تهدف هذه الاستراتيجيات إلى تقليص حجم عدم اهتمام الشباب بقضايا الشأن العام وتشجيع الفئات الشبابية المختلفة على الانخراط الفعلي والعملي في الحياة السياسية والمدنية. تدخل هذه الاستراتيجيات في باب السياسات العمومية التي تضبطها الدولة بما في ذلك من مجالات التدخّل العمومي وخصائص الخيارات والمجهود التشريعي والتوجّهات العامة ومن تمويلات عمومية. وفي نفس الوقت فإن المشاركة الشبابية موضوع استراتيجيات عمل حزبي وأولوية في لوحة قيادة أنشطتها وفي خياراتها.

على أن نجاح هذه الاستراتيجيات - بقطع النظر عن محتواها- يشترط الانتباه إلى :

* أن مشاركة الشباب ولو أنّها سياسية في بعدها، فإن لها عمق اجتماعي بامتياز يحوي محركات تغذّيها وموانع تصدّها ومعوّقات تعرقلها، ذات طابع سوسيوثقافي وتاريخي واقتصادي.
* أنّها كمشاركة لا تمسّ فقط الشأن السياسي العام بل تطال – في انتشارها أو انحسارها - كل الشأن المجتمعي ونمط الحياة الاجتماعية ونوع العيش المشترك.

إلى ذلك فإن فاعليّة هذه الاستراتيجيات رهينة جملة من القواعد، أهمّها :

أ - أن تستند إلى إرادة سياسية حقيقيّة لدى صنّاع القرار ولدى الطبقة السياسية والنخب المعنية، ما يمكّن من آفاق تبنّيها كشأن عاجل ومؤكّد ضمن مشروع مجتمعي وسياسي.

ب - أن تستفيد من إجماع سياسي لدى الأجهزة الرسمية والمنظمات الحكومية والفاعلين السياسيين المعنيين بالشأن الشبابي، ما يؤمّنها ضد عدم التنفيذ.

ت - أن تُدار وتُنفّذ وتُقوّم بصورة تشاركيّة بما يعطيها الديناميكية القصوى ويؤمنها ضد البيروقراطيّة المُعطّلة.

ث - أن يشارك في صياغتها وفي متابعة تنفيذها خبراء لهم سلطة حقيقية في ذلك بما يحميها من الاعتبارات السياسوية المستثمرة في الربح السياسي.

ج - أن تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجغرافية والثقافية والعمرانية والاقتصادية وطبيعة الملامح السوسيوديمغرافية للشباب وأن تستند إلى معطيات علمية مُحيّنة وموثوق بها، ما يمكّنها من المرونة الأمثل ومن قابلية التنفيذ.

ح - أن تُعبّأ لها الموارد المالية الضرورية لحسن وضعها وتنفيذها ومتابعتها ومراجعتها.

5 – محاور تدخّل الاستراتيجيات

تعمل هذه الاستراتيجيات على ثلاثة مستويات :

* **المستوى الأول يستهدف العمق الاجتماعي - الثقافي للمشاركة وكل ما يهمّ البنى الذهنية والتربية والقيم :** تشتغل الاستراتيجيات في مستوى العائلة والمدرسة والفضاء الجامعي وباقي المؤسسات الاجتماعية المعنية بالتنشئة والمتدخلة في بناء شخصية الفرد. تهدف الاستراتيجيات إلى العمل على نشر قيم المشاركة والمواطنة والمساواة والعيش المشترك وحرية المعتقد والضمير، وتثمينها وتأصيلها وتشجيع المبادرة والنقد والاقتراح.

* **المستوى الثاني يستهدف المجال السياسي كنشاط مجتمعي ونشاط متواتر داخل الأحزاب والمنظمات المدنية :** تهدف هذه الاستراتيجيات إلى دعم مشاركة الشباب فعليا في أخذ القرار وفي ضبط البرامج وفي تحديد الأهداف مع ما يستلزم ذلك من وضع ميكانيزمات وآليات تفعيل وتنفيذ ومتابعة وتقويم، كل هذا في اتجاه جعل المشاركة الشبابية جزءا من ثقافة التسيير داخل الحزب أو الجمعية.

* **المستوى الثالث يتدخل في تقليص المُعوّقات الاقتصادية المانعة للمشاركة أو المُعطّلة لها :** تعمل الاستراتيجيات على التدخّل في قضايا التشغيل وبعث المشاريع والانتصاب للحساب الخاص وتوفير المُهيّئات التشريعية والتمويلية والحوكمة الرشيدة، المُمهّدة لإنجاح المبادرات الاقتصادية الشبابية المحلية. تستهدف هذه الاستراتيجيات الوضعيات الخاصة بالفئات الشبابية المتنوّعة كبطالة خريجي التعليم العالي أو شباب الـ Neet وغيرها من وضعيات الهشاشة والفقر والحرمان والإقصاء الحائلة دون الاندماج الاجتماعي.

6 – الاشتغال المنهجي للاستراتيجيات

تشتغل هذه الاستراتيجيات متناغمة في اتجاه :

- العمل على تشجيع مشاركة الشباب في كامل الشأن المجتمعي وفي مختلف مستويات الحياة السياسية والعملية الديمقراطية وفي اتجاه التشريك الفعلي والعملي للشباب في ضبط السياسات وفي إقرار البرامج المختلفة التي لها تأثير على حياة الجمهور الشبابي وخاصة تلك المُوجّهة في اتجاه حصوله على أكبر قدر من الذاتية وتمتّعه بها عمليّا.
- مساندة التمثيل السياسي الشبابي في المستوى المحلي والجهوي والوطني والاعتراف القانوني والسياسي بحقهم في المشاركة وفي التنظّم الذاتي والمستقل.
- الإنصات الفعلي لمختلف التيارات السياسية الشبابية وللأذواق الفنية وللممارسات الثقافية ولمختلف المهارات الشبابية وإدماج هذه الخصوصيات في مختلف البرامج المصاحبة للاستراتيجيات المضبوطة.
- دعم برامج عمل وتنشيط تهدف إلى تعلّم المشاركة والتشبع بروح الممارسات الديمقراطية.
- ضبط ودعم الأشكال التجديدية والبديلة في قطاع التكنولوجيات الرقمية وفضاءات التواصل الاجتماعي المُساهمة في دعم الممارسات الشبابية الديمقراطية.
- دعم أشكال التنشيط الثقافي والشبابي وأنواع الوساطة الفنية التي تصبّ في اتجاه تثمين المبادرة والاقتراح عند الأطفال والناشئة والشباب.
- استغلال ما تقدمه أنشطة الوساطة الاجتماعية لنشر المعرفة بالحقوق المدنية والاجتماعية للشباب.

7 – مقترحات تنفيذية دافعة لمشاركة الشباب في الحياة السياسية العامة

تحتاج استراتيجيات الشباب أن تكون تشاركية وليست للاستهلاك السياسي أو الانتخابي، وإنما تتوجه فعليا إلى الشباب ومن أجله. تسعى الدولة ومختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين إلى المحافظة على الديناميكية التشاركية واستدامتها في مراكز صنع القرار، وذلك بتأسيس «أطر» للتخطيط التشاركي والبرمجة المندمجة لجميع الأنشطة السياسية، مع مراعاة مقاربة أفقية تسعى إلى إرساء مرتكزات وثقافة الانخراط السياسي للشباب في الشأن العام. كما تهدف إلى رفع تمثيليته في المجالس المنتخبة لتشجيع الطبقة السياسية على التجدد والاستفادة من زخم ما بعد 2011 والاستعانة بالمواثيق الدولية وإثراء التشريعات الحاثة على تشريك الشباب وتفعيل أدواره.

يمكن في هذا الصدد أن نقترح الآليات الأربع التالية :

* آلية سياسية-هيكلية تتمثّل في إحداث مجلس أعلى للشباب يهدف إلى تمكين الشباب من مدخل سياسي يثبّت ذاتيّة التوجه الشبابي في المشاركة في وضع الخطط ومتابعة تنفيذها. يُعنى هذا المجلس برصد مشكلات المشاركة السياسية للشباب ومواطن الخلل فيها وأسبابها ويضع استراتيجية عمل للإصلاح. أمام تعدد الهياكل العمومية

المتدخّلة في الشأن الشبابي فإن هذا المجلس ينسّق معها ولا يعوّضها. يحظى هذا الهيكل باستقلالية قانونية ومالية ويخضع لقوانين المراقبة المالية. يتكون هذا الهيكل من إدارة مركزية ومن فروع يُنتخب أعضاؤهما حصرا من الشباب المدني ويشتغل وفق مقاربة تشاركية وتجديدية تقطع مع الثقافة البيروقراطية وتحميه من خطر الاستثمار السياسوي.

* آلية رصد ومتابعة تهدف إلى إحداث بنك وطني معلوماتي يحتوي على كافة المعطيات الإحصائية الدقيقة والمُحيّنة في كافة المجالات التي تخص الشباب. يهتمّ البنك بإرساء قاعدة بيانات وبتشخيص حاجيات الشباب بشكل تفصيلي وإنجاز دراسات وبحوث ميدانية تهتم بمجمل القضايا الشبابية موثوق بمعطياتها وتحيينها باستمرار لاستثمارها في رسم سياسات الشباب. ينشر البنك كافة إنجازاته البحثية ويمد بها كافة الفاعلين السياسيين ويفيدهم بمخرجات أعماله.

* آلية معرفية لإدراج القضايا الشبابية وخاصة منها السياسية في مختلف برامج التعليم والانفتاح عليها كمحاور للبحث العلمي وتشجيع الباحثين الشبان ماليا ولوجستيا على المواكبة العلمية لهذه القضايا. يقع التنسيق مع مختلف الفاعلين في المجال التربوي والتعليمي لاعتماد البيداغوجيا الحركية في تعليم اليافعين والناشئة والتقويم الدائم لطرق التدريس في اتجاه بناء شخصية منفتحة ومتسامحة، تمتلك قدرات الاقتراح وروحه ومتمكنة من تقنيات النقد والمشاركة.

* إنشاء خطّ تمويل متأت من الانتفاع بنسبة 0.5 بالمائة من المخالفات المرورية ومختلف الرهانات الرياضية ومن المخالفات البيئية ومن مخالفات التهرّب الضريبي ومن بيع المحجوزات الديوانية ومن مختلف الهبات والعطايا وأشكال الدعم القانونية، تذهب التمويلات حصرا لإسناد الأنشطة الثقافية والفنية وأنشطة الوساطة والمرافقة ومختلف المبادرات المدنية الشبابية، في الأحياء والمدارس والفضاء الجامعي. يخضع هذا الخط إلى المراقبة المالية الدقيقة كما ينص عليه القانون، وتشرف على إدارته هيأة مستقلّة.